# التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر – سياسات حكومية خضراء

# Towards a green economy in Algeria –Green government policies

منى جعفر[1]*، طارق قدوري[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، mouna-djaafar@univ-eloued.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، tarek.kaddouri@univ-biskra.dz

**تاريخ الاستلام**: 2025/10/20؛ **تاريخ المراجعة**: 2025/11/04؛ **تاريخ النشر**: 2025/12/31

**ملخص:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر من خلال التعرف على أهم السياسات المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعرض أهم الاستراتيجيات والخطط الوطنية للمناخ المتبعة لخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة وتحقيق الامن الغذائي كأولوية قصوى

بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي تم التطرق إلى التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه الجزائر وضرورة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كما تم تقصي التشريع السياسي ودور السياسة النقدية في تعزيز الانتقال الأخضر بصورة أكثر وضوحا.

وقد تم التوصل إلى أن السلطات الجزائرية قدمت استراتيجية شاملة لمواجهة تحديات تغير المناخ، من خلال خطة وطنية للمناخ والتي أقرت عام 2021 حوالي 155 إجراءا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وفيما يخص القطاع المصرفي الجزائري اتجهت البنوك في الفترة الأخيرة إلى تنفيذ خطط طموحة تدعم نمو محفظة تمويلات المشروعات الخضراء والمشروعات الأكثر حفاظا على المناخ، من خلال استعاب العوامل الخارجية البيئية، وضبط تصورات المخاطر من أجل تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد أخضر، مشروعات خضراء، تنمية مستدامة، تغير المناخ.

**تصنيف JEL** : Q5، Q58، Q01

**Abstract:** This research paper aims to study the reality of the green economy in Algeria by identifying the most important policies adopted by the Algerian government to promote the transition to a green economy and presenting the most important national climate strategies and plans adopted to reduce greenhouse gas emissions and achieve food security as a top priority.

Using descriptive and analytical approaches, the paper addresses the environmental and economic challenges facing Algeria and the need to transition to a green economy. It also examines political legislation and the role of monetary policy in promoting the green transition more clearly.

It was concluded that the Algerian authorities have presented a comprehensive strategy to address the challenges of climate change through a national climate plan approved in 2021, which includes approximately 155 measures to mitigate and adapt to the effects of climate change. With regard to the Algerian banking sector, banks have recently moved to implement ambitious plans to support the growth of the portfolio of green and climate-friendly projects by taking into account external environmental factors and adjusting risk perceptions in order to promote environmentally friendly investments and achieve sustainable development in Algeria.

**Keywords:** green economy, green projects. Sustainable development, climate change

**Jel Classification Codes** : Q5 ،Q58، Q01

## I- تمهيد:

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أكتوبر 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر بهدف تحويل الاقتصادات العالمية إلى مسار جديد لتحقيق أفضل العوائد على استثمارات الثروة الطبيعية والبشرية والاقتصادية، في الوقت نفسه خفض انبعاثات الغازات مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية لضمان مستقبل أكثر استدامة.

وادركا منها على أهمية هذا التوجه الحديث تعمل الحكومات في الجزائر على كيفية تحفيز الاقتصاد الأخضر كأساس لتحقيق تنمية مستدامة تتناسب مع احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، والذي من شأنه أن يساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وخلق فرص العمل مستدامة، وهما تحديان رئيسيان للبلاد، فقد قدمت الحكومات المتتابعة العديد من الإصلاحات والمبادرات التي تهدف بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز أمن الطاقة وحماية البيئة وتطوير القطاعات الخضراء، إلا أن هذا تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر لا يخلو من عقبات وعوائق والتي تعد تحديا حقيقيا في كيفية تجاوزها وتفعيل الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

### I.1- إشكالية الدراسة

من خلال التقديم السابق وأهمية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر وارتباط محددات التنمية الاقتصادية المستدامة به يتشكل لنا التساؤل الرئيس التالي:

**كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر؟**

ويشتق من صميم هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

- ما هو المقصود بالاقتصاد الاخضر، وماهي مؤشراته؟
- هل يمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الاخضر في البيئة النقدية والمالية الجزائرية، وماهي أفضل الطرق إلى ذلك؟
- هل يساهم التوجه نحو تمويل الأخضر في تعزيز أهداف الاقتصاد الاخضر في الجزائر؟

### I.2- فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك غياب سياسات عامة في الجزائر تدعم التوجه نحو الاقتصاد الاخضر، خاصة مع حداثة البنية التحية الداعمة لذلك.
- إن التشريعات المالية والنقدية في الجزائر الحالية لا تدعم تمويل القطاعات المؤثرة في تحقيق بيئة الاقتصاد الاخضر.
- يساهم تمويل الأخضر الأخضر في تعزيز وتقوية الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

### I.3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف من بينها:

- التعرف على سياسات الحكومة الجزائرية في تعزيز الاقتصاد الأخضر؛
- تحليل واقع الجزائر وما تعانيه من تحديات بيئية واقتصادية؛
- تحليل تطور الإصلاحات التشريعية داخل اقطاع المالي والنقدي التي تنص على دعم الانتقال الأخضر

### I.4- أهمية الدراسة:

يعد التغير المناخي والاقتصاد الاقتصاد الأخضر من بين القضايا البيئية والاقتصادية المترابطة في الوقت الرعهن لما من الأولى من تأثير على الأخيرة خاصة في الدول النامية، فقد أولت الدول أهمية بالغة في معالجتها من خلال سياسات حكومية والجزائر كغيرها من الدول باشرت في العديد

من الإجراءات والمبادرات الداعمة للاقتصاد الأخضر ، وتبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة مكامن الضعف البيئية والاقتصادية التي تعاني منها الجزائر من جهة، وكذا معرفة الدور الأكبر للسياسة النقدية في تعزيز الانتقال الأخضر من جهة أخرى.

**I.5– منهج الدراسة:**

بغية الوصول الى الأهداف المسطرة، تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي،كونه أكثر ملائمة لطبيعة الموضوع من خلال جمع البيانات من مراجعة الأدبيات السابقة وكذا تحليل التقارير السنوية الصادرة من الهيئات الوطنية والدولية الموثوقة.

**I.6– تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- اطار عام حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة
- وضع الجزائر من التحديات البيئية والاقتصادية وضرورة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.
- تطور التشريع السياسي ودور السياسة النقدية في تعزيز الانتقال الأخضر.

## II– اطار عام حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

### II .1– تعريف التنمية المستدامة:

تم انشاء أهداف التنمية المستدامة كامتداد لأهداف الالفية التي امتدت من عام 2000إلى2015، تضع أهداف التنمية المستدامة اطارا للاستدامة في أجندة العدالة الاجتماعية والبيئية والمستفيدون هم من الأجيال الحالية والمستقبلية (Myers, 2020, p. 08)

يأخذ مفهوم التنمية المستدامة طابعا شاملا اذ يمكن أن يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة: (مهدي، 2020، صفحة 02)

جاء تعريف التنمية المستدامة في التقرير الصادر عن لجنة برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية 1987 بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون ان يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها."

- عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة" هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد."
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع انماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول."

من خلال ما سبق، فالتنمية المستدامة هي استمرار وتواصل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بالإدارة الرشيدة للموارد. تستند على ثلاث أبعاد، البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعين ولتوجيه العالم نحو الاقتصاد الشامل والمستدام وضعت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 مكونة من سبعة عشر هدفا تستهدف الأبعاد السابقة

### II .2– الاقتصاد الأخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه" الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية"، وبالتالي فالاقتصاد الأخضر تقل فيه انبعاثات الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد واستيعاب كافة الفئات الاجتماعية، في الاقتصاد الأخضر يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من كلا القطاعين العام والخاص في استثمارات تقل فيها انبعاثات الكربون والتلوث وتتزايد فيها كفاءة استهلاك الموارد والطاقة والحفاض على التنوع البيولوجي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، صفحة 09)، يهتم الاقتصاد الأخضر برفاه الانسان وجودة الحياة البشرية ويكون مندمجا مع الجوانب البيئية والاجتماعية وهو على نقيض الاقتصاد التقليدي غير المستدام.

يبنى الاقتصاد الأخضر بإعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وهو يركز على كفاءة استعمال وتوزيع الموارد الطبيعية من اجل تنويع الاقتصاد للتصدي للتقلبات الاقتصاد العالمي

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف بسيط للاقتصاد الأخضر بأنها اقتصاد الطاقة النظيفة وتكنولوجيا المباني الخضراء وكفاءة الطاقة، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة والاهتمام بالأثر الخارجي في العملية الإنتاجية.

### II .3- حواجز عدم تلبية احتياجات التمويل للتنمية المستدامة:

تظهر العديد من الحواجز أمام تلبية احتياجات التمويل للتنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول المتخلفة التي تزيد فيها احتمالية تحمل العبء نتيجة التخلف عن الركب أكثر منها الدول المتقدمة والتي من بينها: (unep, inquiry: design of a sustainable financial system, 2015, pp. 5-6)

1- ضعف القدرة على اعداد المشاريع وتنفيذها، غالبا ما يرجع ذلك لمشاكل مناخ الاستثمار المختلفة منها الإدارة العامة والحوكمة؛

2- ضعف الشمول المالي، عدم امتلاك حسابات مصرفية ناهيك عن ضعف الوصول إلى الخدمات المالية؛

3- نظام مصرفي غير كفئ ومهيمن على النظام المالي ولا يزال يتسم بالوساطة غير الفعالة والمنافسة المحدودة ويتم الاحتفاظ بحصة كبيرة من الأصول في شكل أوراق مالية حكومية وأصول سائلة وطبيعة الإقراض قصير الأجل وارتفاع نسبة القروض المتعثرة؛

4- الأرباح العالية التي تحققها البنوك الأمر الذي يرفع من تكلفة الإقراض، وغالبا ما يتم موازنة الإشراف المصرفي الضعيف مع متطلبات رأس المال المرتفعة لضمان الاستقرار المالي؛

5- استمرار الضعف في أسواق رأس المال بغياب شبه كامل لأسواق الديون بالعملة المحلية وهو ما يدفع بمديري الأصول إلى الاستثمار خارج البلاد.

بسبب هذه الثغرات في النظام المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص لاتزال الحاجة إلى موارد إضافية متزايدة، لايزال أمام الحكومات السعي أكثر لتدارك النقائص والظفر بالتحديات الجديدة لتفادي التخلف عما تمنحه الاستدامة للاقتصاد.

## III- وضع الجزائر من التحديات البيئية والاقتصادية وضرورة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

تعد الجزائر أكبر دولة افريقية وثالث أكبر اقتصاد عربي كما ورد في أخر احصائيات البنك الدولي، حيث أحرزت الجزائر تقدما في التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث استثمرت في مشاريع البنية التحتية وأدخلت سياسات اجتماعية خففت من حدة الفقر، غير أن الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات والانفاق العام يشكل التحدي الأكبر في الاقتصاد الجزائري، فقد ساهم قطاع المحروقات بنسبة 14 % من الناتج المحلي الإجمالي، و86% من الصادرات و47% من إيرادات الموازنة العامة بين عامي 2019و 2023.

والجزائر كغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يتطلب منها الانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعا لتعزيز فرص العمل فقد بادرت السلطات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات منها:

- تعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال اصدار قانون جديد للمحروقات؛
- اعتماد قانون جديد للاستثمار؛
- اصدار قانون جديد للنقد والائتمان؛

جعلت خطة عمل الحكومة الصادرة في سبتمبر 2021 من التحول إلى نموذج نمو وخلق فرص عمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية، لاسيما من خلال الدعوة إلى ترشيد الانفاق العام وخفض الواردات وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال بما في ذلك اصلاح البنوك العامة والشركات المملوكة للدولة (world Bank Group, 2024)

### III .1- تحديات البيئية في الجزائر

مثل معظم البلدان، تواجه الجزائر مجموعة من المخاطر المادية والانتقالية الناجمة عن تغير المناخ، تنبع المخاطر المادية من تحولات في أنماط المناخ منها درجات الحرارة ومستوى هطول الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر وغيرها، والتي قد تلحق الضرر بالمستوطنات البشرية والأصول والنشاط

الاقتصادي، تنبع مخاطر التحول من التغيرات في سلوك الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب المعنيين بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وما يرتبط بذلك من تحولات في السياسات والتشريعات والتكنولوجيا والأسواق، والشكل اللاحق يوضح مختلف المخاطر الانتقالية وتأثيرها على البيئة

**الشكل 1: تغير المناخ والمخاطر الناجمة**

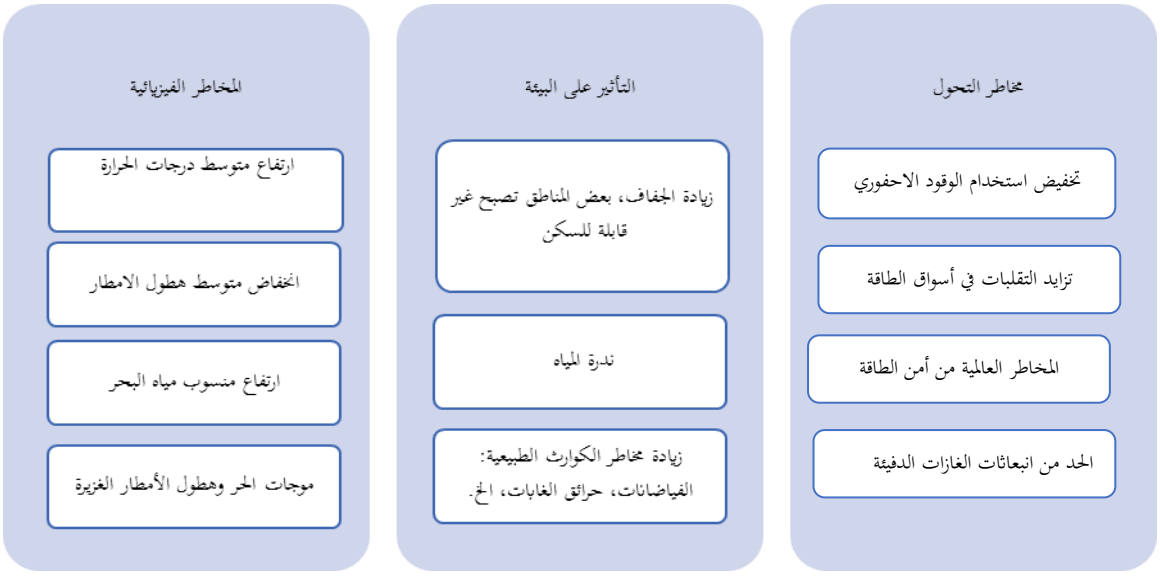


المصدر: (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, p. 04)

يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الظروف المناخية القاحلة السائدة فعليا بالجزائر في مختلف أرجائها حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة المتوسطة في الجزائر بمقدار 1.1 درجة مئوية خلال الفترة 2020-2039 وبمقدار 2.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن (الشكل رقم 02)، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط هطول الأمطار في الشريط الساحلي ويستمر هذا الاتجاه في العقود القادمة(الشكل رقم 03)، وسيستمر ارتفاع منسوب مياه البحر ويشكل الارتفاع المتوقع في منسوب البحر الأبيض المتوسط مخاطر غمر السواحل وزيادة وتيرة الفيضانات أثناء العواصف، وتدهور جودة المياه الجوفية بسبب تسرب المياه المالحة.

كما ستزداد حدة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة ومن المتوقع أن تصبح موجات الحر أطول فقد يزداد عدد الأيام التي تتجاوز فيها درجة الحرارة العظمى 35 درجة مئوية سنويا بنحو 8% خلال الفترة 2020-2039 وبنسبة 22% قبل نهاية القرن وسيزداد متوسط مدة فترات الجفاف بنسبة 3-7% خلال الفترة 2020-2039 وبنسبة 7-14% بحلول نهاية القرن في الولايات الشمالية. وغيرها من الآثار البيئية الموضحة في الشكل رقم 01.

**الشكل 2: متوسط درجات الحرارة التاريخية والمتوقعة**

تخفيض استخدام الوقود الأحفوري

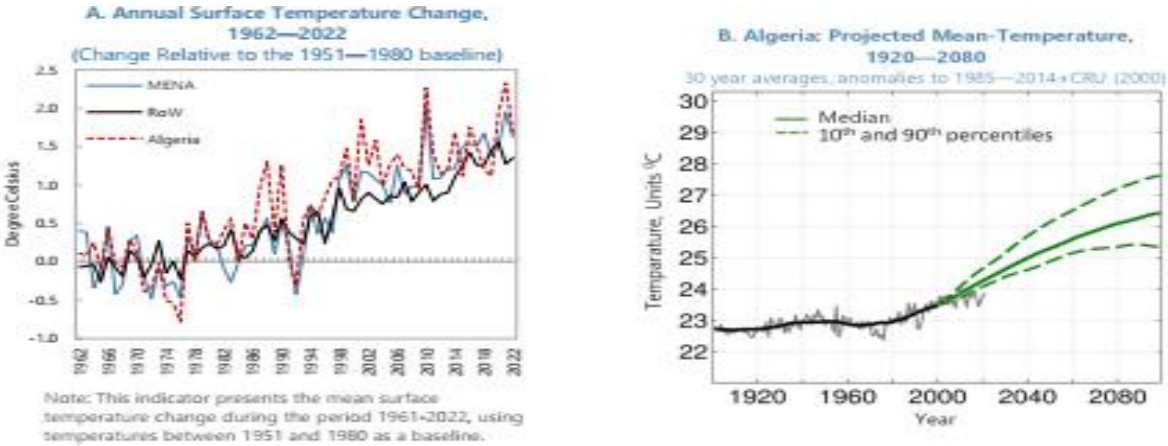


المصدر: (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, p. 07)

**الشكل3: متوسط هطول الامطار التاريخي والمتوقع**

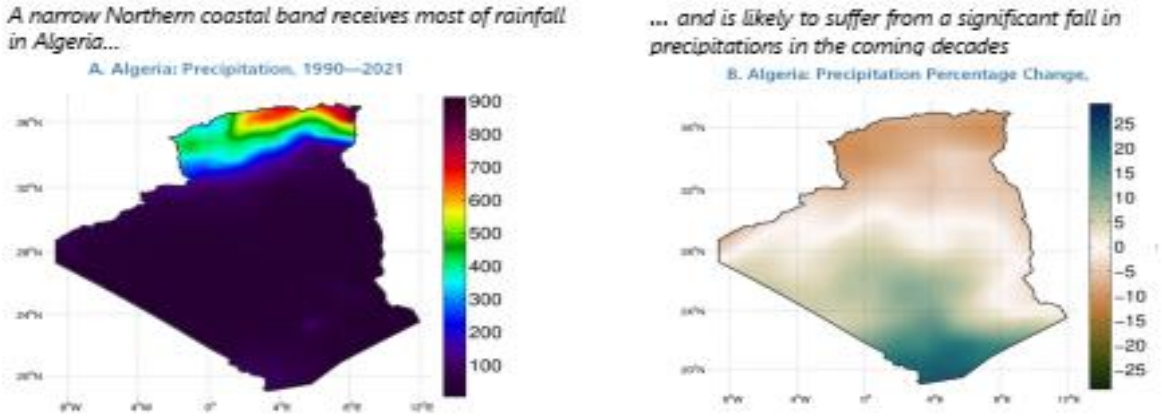


المصدر: (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, p. 08)

### III .2– التحديات الاقتصادية في الجزائر:

قد يؤدي التغير المناخي إلى خسائر فادحة على جميع الأصعدة، فقد أدت التغيرات المناخية إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 0.3% في المتوسط بين عامي 1979–2019 ويحتمل أن يزداد تأثير تغير المناخ على النمو الاقتصادي حدة خلال العقد المقبل. ومن بين التحديات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات المناخية التي تمس بعض القطاعات الحيوية في الجزائر كالقطاع الفلاحي والموازنة العامة للبلاد وغيرها والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

#### أ– قطاع الفلاحة

في الآونة الأخيرة يحقق القطاع نمو نسبيا في حجم الإنتاج الفلاحي نظرا لسياسات الدعم التي تنتهجها الدولة بغرض تقليص العجز الذي تعاني منه البلاد، حيث أن قلة الامطار المتساقطة وتذبذبها وكذا ارتفاع درجات الحرارة وتدهور التربة تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العديد من الزراعات مما يلحق الضرر بالوظائف والدخل وبالتالي ما على الجزائر سوى العمل على مضاعفة حجم المساحات المزروعة لمواجهة العجز والرفع من المردودية. (تسعديت، 2014–2015، صفحة 215)

**ب– قطاع الطاقة**

يمكن أن تتأثر عمليات استخراج الهيدروكربونات بالحرارة الشديدة في بعض المناطق، حيث توجد رواسب كبيرة في النفط والغاز، ستؤدي موجات الحر إلى إجهاد نظام الطاقة بسبب زيادة الطلب على الكهرباء والتأثير المادي على شبكة التوزيع ومعدات توليد الطاقة. (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, p. 10)

**ت– الموازنة العامة**

سيكون للتغيرات المناخية أثر كبير على الموازنة العامة، فالإيرادات تنخفض بسبب تقلص الوعاء الضريبي المحلي بسب الظروف المناخية القاسية التي تحدمن الإنتاجية والنمو، بالمقابل فالإنفاق في تزايد مستمر فالحكومة حاليا تدعم مجموعة من المنتجات الغذائية (الحليب ومشتقاته، السكر، القمح) والمدخلات الزراعية كالأسمدة والمتوقع أن ترتفع تكلفة هذه الإعانات نتيجة للتغير المناخي، كما أن تدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية وارتفاع معدلات البطالة والفقر سيلقي بضغوط على الانفاق على المساعدات الاجتماعية

وبصفة عامة يمكن للتغيرات المناخية أن تشكل عبئا على ميزانيات المؤسسات العمومية في القطاعات بتكبيدها تكاليف متزايدة بسبب الاضطرابات المرتبطة بالمناخ في عملياتها والاستثمارات اللازمة لتحديث معداتها، يمكن أن تشهد الشركات المملوكة للدولة، التي تمثل أكثر من 80% من أصول القطاع المصرفي انخفاضا في الجدارة الائتمانية لمقترضيها، مما سيؤثر على ربحيتها وجودة أصولها ويشكل مخاطر على الاستقرار المالي (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, p. 10)

**III .3– استراتيجية الجزائر المناخية ومستقبل الطاقة الشمسية**

وبغرض التقليل من أثار التغيرات المناخية البيئية والاقتصادية قدمت السلطات الجزائرية استراتيجية شاملة لمواجهة تحديات تغير المناخ، وقدمت خطة وطنية للمناخ والتي أقرت عام 2021 حوالي 155 إجراءا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، أولت الجزائر أهمية بالغة على خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في سياسات التخفيف وركزت على لأمن الغذائي كأولوية في سياسات التكيف، وتخطط السلطات لاستثمارات ضخمة في مجال الاقتصاد الأخضر.

**الجدول 01): سياسات التخفيف والتكيف المناخي في الجزائر**

| إجراءات التخفيف | إجراءات التكيف |
|---|---|
| الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المحلية، وتتضمن مساهمتها المحددة وطنيا تعهدا بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 7% بحلول عام 2030 باستخدام الموارد الوطنية كما تعهدت بخفض الانبعاثات بنسبة 22 %اضافية بشرط دعم الشركاء الأجانب في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ | محطات تحلية المياه لمضاعفة الطاقة الإنتاجية تقريبا إلى 1.5مليار متر مكعب سنويا في عام 2024 ورفعتها في نهاية المطاف إلى ملياري متر مكعب |
| خفض الاستهلاك الوطني للطاقة بنسبة 9% بحلول عام 2030 مقارنة بمتوسط العقد الماضي وتشجيع استخدام أنواع وقود أقل كثافة كربونية، وتعزيز عزل الكربون، ستركز هذه الجهود على القطاعات ذات الأولوية وللحد من بصمة ثاني أكسيد الكربون لقطاع الهيدروكربونات | البنية التحتية للسدود لتوسيع سعة التخزين الاجمالية إلى تسع مليارات متر مكعب في عام 2024 |
| تخطط السلطات لتسخير إمكانات البلاد في الطاقة الضوئية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية لرفع حصة مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة إلى 27 % بحلول عام 2030 | تحسين استخدام موارد المياه الجوفية لاسيما في منطقة شمال الصحراء |
| تهدف إلى بناء قدرة امداد بالكهرباء من مصادر متجددة تبلغ 15 الف ميغاواط بحلول عام 2035 معظمها من الطاقة الشمسية | إعادة تدوير مياه الصرف الصناعي والزراعي وتركيب عدادات تدفق المياه في جميع نقاط الاستخدام، وتركيب معدات توفير المياه في المباني العامة الكبيرة وحملات التوعية العامة |

المصدر: من اعداد المؤلفين بالاعتماد على (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024, pp. 15-17) و (قلقيل، 2018، الصفحات 10-15)

من خلال ما تم عرضه سابقا من إجراءات للتخفيف والتكيف من التغيرات يتضح اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة باعتبارها مصدرا للطاقة وتعزز من قدرات البلاد في تحقيق تطلعاتها نحو التنمية المستدامة، مما يجعل من مستقبل الطاقة المتجددة مشرقا، ففي عام 2016أعطت الجزائر أولوية لبرنامجها للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للفترة 2011–2030 بهدف تعزيز قدراتها التنافسية في سوق الطاقة العالمي، لاسيما في قطاعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية الحرارية، وسينفذ البرنامج الذي أصبح الآن أولوية وطنية.

ومن أفاق مساهمة الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يبرز برنامج الجزائر للطاقة المتجددة، الذي يمتد حتى عام 2030 الدور المحوري للدولة في توجيه التنمية واطلاق الإصلاحات الاقتصادية، باستثمارات بلغت 100 مليار دولار ، شهد البرنامج نموا ملحوظا، حيث ارتفع انتاج الطاقة المتجددة من 110 ميغاواط عام 2013 إلى 750 ميغاواط عام 2015 بهدف الوصول إلى 22 الف ميغاواط بحلول عام 2030 مخصصة بشكل رئيسي للاستهلاك المحلي والتصدير ، يتضمن البرنامج الوطني لترشيد الطاقة مبادرات لنشر وتصنيع المعدات من عام 2015إلى عام 2030 تليها برامج تطوير رئيسية من عام 2021 إلى عام 2030 بما في ذلك مشاريع بارزة مثل مركز الطاقة الشمسية والغاز الهجين في حاسي الرمل وبناء سد بني هارون الذي سيعزز توليد الطاقة الكهرومائية.

كما تعد الجزائر رائدة في العالم في مجال انشاء أول محطة طاقة هجينة تعمل بالطاقة الشمسية والغازية، وذلك لتنويع مصادر الطاقة والاستفادة من إمكاناتها الشمسية الوفيرة، يجمع مشروع حاسي الرمل بين محطة عازز بقدرة 130ميجاواط وحقل شمسي بقدرة 30 ميجاواط وطاقة الغاز 120ميجاواط، (رمضاني، 2023، صفحة 14) يهدف إلى توليد 5 % من اجمالي الكهرباء من الطاقة الشمسية، يمثل هذا المشروع الضخم، الذي طور بالاشتراك من سونلغاز وسوناطراك وشركة سيم والذي تبلغ تكلفته 31508 مليون يورو، خطوة مهمة نحو تطوير الطاقة المستدامة. (Halali Ahmed, 2024, pp. 67-69)

## IV- تطور التشريع السياسي والسياسة النقدية في تعزيز الانتقال الأخضر:

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر إطارًا تشريعيًا وسياسات نقدية داعمة لتعزيز التنمية المستدامة، تقليل الاعتماد على المحروقات، ومواجهة التحديات البيئية. فيما يلي تحليل أكاديمي لتطور التشريع السياسي والسياسة النقدية في الجزائر في هذا السياق، مع التركيز على الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد الأخضر:

### 1.IV- تطور البنية القانونية والتوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر

باشرت الجزائر فور استقلالها سنة 1962 مجموعة من الإصلاحات التشريعية للحفاظ على مواردها الطبيعية كالتأميم على الموارد الطبيعية ومباشرة التنمية الصناعية بالاعتماد الكبير على المحروقات، غير أن الأزمة النفطية منتصف الثمانينات جعلت من الجزائر تتبنى إصلاحات اقتصادية ليبيرالية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي في هذه المرحلة بدأ الاهتمام البيئة ولكن بشكل محدود من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة (1984)، لكن التشريعات البيئية كانت ثانوية مقارنة بالأولويات الاقتصادية، غير أن الإصلاحات المتوالية بدأت تظهر الاهتمام المزايد بالتوجه نحو التنمية المستدامة من خلال الإصلاحات التالية:

أ- الأزمة السياسية والاقتصادية (1990-2000): التحديات والإصلاحات: شهدت الجزائر أزمة سياسية واقتصادية حادة في التسعينيات، مما أثر على استقرار التشريعات. الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (1994-1998) فرضت إصلاحات هيكلية، بما في ذلك تحرير الأسعار وخصخصة بعض القطاعات العامة. التشريعات البيئية بدأت تأخذ شكلاً أكثر تنظيمًا، مثل قانون حماية البيئة (1990)، الذي ركز على مكافحة التلوث وإدارة النفايات، لكن تطبيق هذه القوانين كان ضعيفًا بسبب الأزمة السياسية. لم يكن هناك تركيز واضح على الاقتصاد الأخضر، حيث كانت الأولوية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي.

ب- القرن الحادي والعشرون (2000-2020): التوجه نحو التنمية المستدامة: مع تحسن أسعار النفط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استثمرت الجزائر في مشاريع البنية التحتية والسياسات الاجتماعية. بدأت التشريعات تركز على التنمية المستدامة، مع إصدار الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي تمتد ما بين 2001-2011 (خيرة، 2018، صفحة 20) قانون البيئة والتنمية المستدامة (2003) شكل إطارًا قانونيًا لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع التركيز على قطاعات مثل الزراعة، الغابات، والمياه. أُطلقت مبادرات لدعم الطاقة المتجددة، مثل البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)، الذي يهدف إلى إنتاج 22,000 ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. (قمان، 2019، الصفحات 113-114)قانون المحروقات الجديد (2019) شجع الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، مع تضمين بنود لتعزيز كفاءة الطاقة والحد من الانبعاثات.

ت- الفترة الحالية (2020-2025): خطة إنعاش الاقتصاد والاقتصاد الأخضر: أعلن الرئيس عبد المجيد تبون في 2020 عن خطة إنعاش اقتصادي تركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات. تضمنت الخطة إصلاحات تشريعية لتعزيز الاستثمار الأخضر، مثل قانون الاستثمار الجديد (2022)، الذي رفع القيود على الملكية الأجنبية وشجع الاستثمارات في القطاعات الخضراء. التشريعات الحديثة، مثل قانون النقد والقرض (2023)، تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التمويل للمشاريع الصديقة للبيئة. تم إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطة الخماسية (2020-2024)، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة المستدامة، إدارة المياه، والسياحة البيئية.

### IV.2- تطور السياسة النقدية والتوجه نحو دعم الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

تميزت السياسة النقدية في الفترة غداة الاستقلال بالخضوع للسيطرة المركزية من قبل بنك الجزائر، مع التركيز على تمويل المشاريع الصناعية الحكومية لاستعادة حركية الاقتصاد الجزائري. ولم تكن هناك سياسات نقدية واضحة لدعم القطاعات البيئية أو الاقتصاد الأخضر وفيما يلي أهم الإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية في الجزائر:

أ- أزمة النفط والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (1980-1990): مع انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، واجهت الجزائر أزمة مالية دفعتها إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. فرضت الاتفاقيات إصلاحات نقدية، مثل خفض الإنفاق العام وتحرير أسعار الفائدة. هذه الإصلاحات لم تركز على الاقتصاد الأخضر، بل ركزت على استقرار الاقتصاد الكلي، مما حد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء. (بوزيان، 2009، صفحة 126)

ب- الإصلاحات النقدية في التسعينيات (1990-2000): شهدت هذه الفترة إصلاحات مصرفية، مثل تعديل قانون النقد والقرض (1990)، الذي سمح بتأسيس بنوك خاصة وتحرير القطاع المصرفي جزئيًا. السياسة النقدية ركزت على التحكم في التضخم وتثبيت الأجور، لكنها لم تدعم بشكل مباشر مشاريع الاقتصاد الأخضر بسبب الأولويات الاقتصادية الأخرى (مختار، 2023، صفحة 282)

ت- الانتعاش المالي (2000-2014): مع ارتفاع أسعار النفط، زادت احتياطيات العملة الصعبة، مما سمح بسياسات نقدية توسعية، مثل زيادة الإنفاق العام ودعم الأسعار. بدأت مبادرات محدودة لدعم الاقتصاد الأخضر، مثل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة من خلال القروض المصرفية المدعومة، لكن هذه المبادرات كانت غير كافية بسبب البيروقراطية وضعف التنسيق. (محمد، 2012، الصفحات 202-215)

ث- الفترة الحالية (2014-2025): الإصلاحات النقدية الحديثة: مع انخفاض أسعار النفط منذ 2014، تبنت الجزائر سياسات نقدية أكثر تقشفًا، مثل تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب. ومع ذلك، بدأت السياسة النقدية تدعم الاقتصاد الأخضر من خلال:

- ✓ إصلاحات القطاع المصرفي: قانون النقد والمصرفي (2023) يهدف إلى تحديث النظام المصرفي، تسهيل تحويل رؤوس الأموال، وتوفير أدوات مالية حديثة تدعم الاستثمارات الخضراء. من خلال إنشاء صناديق تمويل مخصصة للمشاريع البيئية، مثل صندوق الاستثمار الأخضر (2022)، الذي يوفر قروضًا ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، 2023، صفحة 09)
- ✓ تحفيز الاستثمار الأجنبي: السياسات النقدية الحديثة تشجع الاستثمار الأجنبي في مشاريع الطاقة المتجددة من خلال تسهيلات ضريبية وحوافز مالية. (علوان، 2023، صفحة 21)

من خلال ما سبق يتبين أن الجزائر قدمت تطورا ملحوظا في التشريعات السياسية والسياسات النقدية والتي تنظم التحول نحو الاقتصاد الأخضر تدريجيا في ظل وجود العديد من المعيقات منها الاعتماد الكبير على المحروقات ونقص التمويل، من خلال تعزيز التمويل الأخضر وتحسين مستوى الحوكمة يمكن للجزائر تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية.

### IV .3- دور البنوك في دعم مشروعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر

نتيجة للأضرار البيئة الناجمة عن الثورة الصناعية اتجه القطاع المصرفي العالمي الى تمويل المشروعات الصديقة للبيئة والداعمة لخفض الانبعاثات الغازية، والتي تقلل من تغيرات المناخ، حيث تلعب البنوك دورا محوريا في تشجيع هذه المشروعات الداعمة للحفاظ على المناخ في الانتشار والوجود في كل

أسواق العالم خاصة لاستحواذ البنوك على النصيب الأكبر من التمويل عالميا ووفقا لما تقدمه من شروط ميسرة وفوائد منخفضة تستقطب البنوك المزيد من هذه المشروعات الخضراء (خليل، 2019، الصفحات 454-455)

وفيما يخص القطاع المصرفي الجزائري اتجهت البنوك في الفترة الأخيرة إلى تنفيذ خطط طموحة تدعم نمو محفظة تمويلات المشروعات الخضراء والمشروعات الأكثر حفاظا على المناخ، من خلال استعاب العوامل الخارجية البيئية، وضبط تصورات المخاطر من أجل تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتقليل الاستثمارات الضارة، قامت البنوك بتشجيع تبني الممارسات الصديقة للبيئة عن طريق تمويل الاستثمارات الخضراء التي توفر منافع بيئية ، كما نجد الصيرفة الخضراء تغطي مجال واسع من الكيانات المالية وفئات الأصول وتشمل التمويل العام والخاص، وتشكل كذلك الإدارة الالكترونية للمخاطر البيئية عبر النظام المالي كما سعت البنوك الجزائرية لإظهار واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية من خلال استغلال الموارد في مشاريع تنموية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل النشاط الاقتصادي الأخضر (السيسي، 2024، صفحة 115)

## V – الخلاصة:

مثل معظم البلدان، تواجه الجزائر مجموعة من المخاطر المادية والانتقالية الناجمة عن تغير المناخ، تنبع المخاطر المادية من تحولات في أنماط المناخ منها درجات الحرارة ومستوى هطول الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر وغيرها، والتي قد تلحق الضرر بالمستوطنات البشرية والأصول والنشاط الاقتصادي، وبغرض التقليل من أثار التغيرات المناخية البيئية والاقتصادية قدمت السلطات الجزائرية استراتيجية شاملة لمواجهة تحديات تغير المناخ، وقدمت خطة وطنية للمناخ والتي أقرت عام 2021 حوالي 155 إجراءا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

أولت الجزائر أهمية بالغة على خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في سياسات التخفيف وركزت على لأمن الغذائي كأولوية في سياسات التكيف، وتخطط السلطات لاستثمارات ضخمة في مجال الاقتصاد الأخضر. تجسد ذلك إعلان الرئيس عبد المجيد تبون في 2020 عن خطة إنعاش اقتصادي تركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات. تضمنت الخطة إصلاحات تشريعية لتعزيز الاستثمار الأخضر، مثل قانون الاستثمار الجديد (2022)، الذي رفع القيود على الملكية الأجنبية وشجع الاستثمارات في القطاعات الخضراء. التشريعات الحديثة، مثل قانون النقد والقرض (2023)، تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التمويل للمشاريع الصديقة للبيئة. تم إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطة الخماسية (2020-2024)، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة المستدامة، إدارة المياه، والسياحة البيئية.

**1.V- النتائج**: بناء على ما سبق، توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- تعاني الجزائر من تواتر الظواهر الجوية المتطرفة كإرتفاع درجات الحرارة وزيادة فترات الجفاف؛
- السياسات الزراعية في الجزائر في دعم حكومي مستمر للحفاظ على الامن الغذائي بسبب التغيرات المناخية؛
- زيادة الطلب الكلي على الطاقة يجعل من التحول إلى الطاقة المتجددة مطلبا حتميا؛
- تشكل التغيرات المناخية عبئا على ميزانيات المؤسسات العمومية.

**2.V- التوصيات**: انطلاقا من نتائج الدراسة، نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة اتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات الهادفة للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الأخضر من خلال حملات التوعية بمخاطر التغير المناخي؛
- لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الأخضر والمسؤول؛
- تفعيل سياسات خضراء في قطاعات ذات أولية كالطاقة والسياحة والزراعة والصناعة؛
- تمويل مشاريع خضراء بإستحداث أدوات مالية خضراء؛

## الإحالات والمراجع :


1. Halali Ahmed, K. H. (2024). **"The Future of Investment in Renewable Energies and Its Role in Achieving the Dimensions of Sustainable Development in Algeria".** In N. M. Vadell, *Artificial Intelligence, Digitalization and Regulation* . Springer.
2. INTERNATIONAL MONETARY FUND. (2024). **"Fiscal Reforms To Support Addressing Climate Change Challenges in algeria".**
3. Myers, D. H. (2020). " **Sustainability in Business A Financial Economics Analysis"**. Springer Nature.
4. unep, inquiry: design of a sustainable financial system. (2015). **"Aligning Africa's Financial System with sustainable Development".**
5. world Bank Group. (2024**)."The World Bank in Algeria. Retrieved from world Bank Group**".
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية (2023). **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** .
7. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**.
8. بوسبعين تسعديت. (2014–2015). **أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة استشرافية** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير . جامعة بومرداس.
9. حسين رضا مهدي. (2020). **دور البنك المركزي العراقي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة**. البنك المركزي العراقي.
10. حمزة شخاب، رمزي علوان. ( 2023). **تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم22–18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر** . مجلة الدراسات التنموية وريادة الاعمال ، الصفحات 21–37.
11. رنان مختار. (2023). **الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23–09**. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، الصفحات 279–294.
12. ستيتو مليكة ، محمد بن بوزيان. (2009). **مسار السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التحول الاقتصادي** . Les cahiers du MECAS، الصفحات 125–150.
13. شفيعة حداد، نور الدين قالقيل. (15 12, 2018). **أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة** –دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي.
14. صلاح الدين حسن السيسي. (2024). **الاقتصاد الأخضر والطاقة والتكنولوجيا الخضراء والاستثمار في التنمية الخضراء المستدامة**. جمهورية مصر العربية.
15. عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، عبير فرحات علي، أحمد فؤاد محمد خليل. (12, 2019). **دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر**. مجلة العلوم البيئية .
16. عتو الشارف، حدو محمد. (2012). **تحليل أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر**. مجلة المالية والأسواق.
17. محمد بن موسى، عمر قمان. (2019). **استراتيجيات وآليات دعم التحول ألى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر** . الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدادمة . جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي.



**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

منى جعفر ، طارق قدوري (2025)، **التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر – سياسات حكومية خضراء** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10(العدد 02)، الجزائر : جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 74–84.


SCAN ME